بحث بعنوان

الأشخاص ذوو الإعاقة بين: مطرقة يا حرام أو سندان يا سلام في ميزان الإعلام

الدكتور مهند العزة

بحث بعنوان

الأشخاص ذوو الإعاقة بين؛ مطرقة يا حرام أو سندان يا سلام

في ميزان الإعلام

إعداد الدكتور مهند العزة

تقديم

"نحن ممتهنو استخدام وسائل الإعلام؛ بيدنا تشكيل المجتمع بأسره. فإما أن نجعله مجتمعاً وضيعاً أو متوحشاً أو نساعد في جعله في أعلى المراتب"

وليام بيرنبانك 1911–1982.

إنّ هذه المقولة تظهر ولا ريب خطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام ليس فقط في تكوين الضمير الجمعي للأمم، وإنما أيضاً في تحديد أنماط سلوكها وتوجهاتها ووجهتها. وإذا كان الخلاف قد ساد ولا يزال بين المشتغلين في علم القانون الاجتماعي وفلسفة القانون حول أيهما يعد انعكاساً للآخر؛ الظاهرة الاجتماعية أم القاعدة القانونية، أو بعبارة أخرى، هل القانون هو ترجمة للظاهرة والسلوك الاجتماعي أم أنه يتحكم فيهما ويشكلهما ابتداءً، فإن الأمر لا يبدو على الدرجة نفسها من التعقيد بالنسبة لوسائل الإعلام؛ التي قطعت الأحداث قديمها وحديثها بما لها من دور مبادر ومحرك وليس فقط ناقل وموَثِّق.

فالإعلام ليس بالضرورة مرآةً –صافية أو برتوش– للحوادث والأحداث، بل إنه قد تجاوز ذلك ليصبح عنصراً فاعلاً في تشكيل الحدث ورسم مسار ارتداداته، ولا أدل على ذلك ممّا للإعلام من دور في ما شهده العالم ولا يزال من تقلبات سياسية بدءً من الحرب الباردة مروراً بثورات أوروبا الشرقية وانتهاءً بثورات "الربيع العربي" الذي بدأت نسمات خريفه وغيوم شتائه تلوح في الأفق غير بعيد. الشاهد في هذا المقام، أن الإعلام يُكرّس ما ألفت عليه الأمم من معتقد وقيم وهو من بعد يساهم –إن شاء– في تطويرها وتحويرها حسب الاقتضاء.

وفي مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يعد الإعلام العربي بصفة خاصة؛ المساهم الأكبر في تكريس جانب كبير من الصور النمطية واللغة الوصائية المهجورة اتجاه الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وذلك من خلال منهجية تناول ما يسمى ب"قصص النجاح" و "القصص الإنسانية" التي حصرت الأشخاص ذوي الإعاقة بين حدّين: "يا سلام" أو "يا حرام". فالشخص ذو الإعاقة إما بطلاً أسطورياً وإن كان ما حققه لا يعدو أن يكون إنجازاً عادياً يحدث كل يوم من مثل؛ الحصول على درجة علمية عليا أو الفوز بمسابقة رياضية أو صيانة بعض الأجهزة الدقيقة مثل الساعات أو الحواسيب أو صيانة المركبات. وإما أنه "مسكين ومهمش"، حتى وإن كان ما يجابهه من فقر وضيق في العيش يجابه مثله ثلاثة أرباع الشعب الذي قد يرزح تحت خط الفقر ويذوق من ضنك العيش ما لا يطيقه بشر.

فما تراها الفلسفة التي تجعل التناول الإعلامي لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم منحصراً بين هذين الحدّين "يا سلام أو يا حرام"؟

لماذا قضية الإعاقة خبر صحفي بذاتها؟

لن نخوض هنا في عناصر الخبر الصحفي وشروطه وأشكاله؛ تاركين ذلك لأهل الاختصاص من الزميلات والزملاء الإعلاميين الذين تعج كتاباتهم ومؤلفاتهم بهذه المواضيع. ولكننا سوف نعالج الموضوع هنا من وجهة نظر المتلقي البسيط. فالخبر هو ما يحمل في طياته عنصراً خارج نطاق التوقع ضمن سياق محدد، وكلما اتسع نطاق التوقع لدى المتلقي، فإن ما يتم تناقله في وسائل الإعلام سوف يكون بمثابة تبليغ بحدث أو رواية لقصة في قالب مثير وجذّاب. كما أن الخبر هو نقل لشيء جديد ليس في بؤرة تفكير المتلقي أو ربما ليس على هامش تفكيره، حتى

وإن كان ضمن دائرة المألوف والمتوقع، وفي هذه الحالة، فإن الخبر لا بد أن يحمل عنصر التشويق أو لفت الانتباه للعامة أو لفئة محددة من المتلقين.

وإذا أعملنا القياس في هذا المقام على قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن السؤال يثور حول حقيقة النظرة الإعلامية للإعاقة؟ فالمتابع للتغطية الإعلامية لا يحتاج إلى كبير عناء لإدراك أن الإعلام يتعاطى مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم بوصفها مادةً صحفيةً مجردةً بغض النظر عن فحوى القصة أو المادة محل التغطية. والسؤال من بعد يتمحور حول الفلسفة والأساس المهني الكامن وراء هذه النظرة، أتراه لكون قضايا الإعاقة هي شيء خارج نطاق التوقع؟ أم أنها دائماً وأبداً شيءً جديداً لكونها ليست علىحتى هامش تفكير المتلقي؟ والواقع أن كلا العنصرين يبدوان محل اعتبار في هذا الصدد. فالصورة النمطية السلبية المستقرة في الضمير الجمعي لأفراد المجتمع حول الأشخاص ذوي الإعاقة؛ من حيث كونهم "غير قادرين واعتماديون ومساكين..."؛ تجعل من أي إنجاز يقوم به هؤلاء الأشخاص حتى وإن كان عادياً؛ أمراً عظيماً يستحق تسليط الضوء والاهتمام، والعكس صحيح، فوجود شخص ذي إعاقة في وضع معيشي صعب يجابهه غيره من الأشخاص غير ذوي الإعاقة؛ يُنظر إليه بوصفه مأساةً تستدر العطف وتستمطر أعين المتلقين.

فكلمة السر في هذا كله تكمن في عدم "تحييد الإعاقة"، فالإعلام يتعاطى مع الإعاقة بوصفها عنصر التشويق وجوهر المادة الصحفية في كل مرة يكون الشخص ذو الإعاقة داخلاً في دائرة التغطية الإعلامية حتى ولو كان أصل المادة الإعلامية أو الخبر أو التحقيق الصحفي لا يمت للإعاقة بصلة. فكم من مقابلات وتحقيقات صحفية حول قضايا اجتماعية أو سياسية؛ تبرز

الإعاقة تصريحاً أو تلميحاً، صورةً أو تنويهاً؛ لا لشيء إلا لمجرد كون الضيف أو الخبير من الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد سلكت هيئة الإذاعة البريطانية سابقاً هذا المسلك الخاطئ حينما كانت تذيع تصريحاً أو خبراً عن وزير الداخلية البريطاني ديفيد بلانكيت؛ حيث كانت تقول في نشراتها الإخبارية: "وقد أكد وزير الداخلية البريطاني ديفيد بلانكيت –وهو ضرير–..."، وما لبثت الهيئة أن عدلت عن هذا المسلك في ما بعد. فإقحام الإعاقة في غير موضعها ليس تمييزاً وانتهاكاً لخصوصية الشخص فحسب، بل هو انحراف للرسالة التي تحملها المادة الإعلامية أو الخبر الصحفي. فإذا كان موضوع المادة مثلاً تحليل بعض المواقف السياسية في سياق أزمة ما، وكان الضيف من الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن التنويه عن الإعاقة بالتصريح أو إظهارها من خلال تسليط الكاميرا على النظّارة الشمسية أو العكاز أو الكرسي المتحرك؛ سوف يصرف ذهن المتلقي عن أصل المادة إلى التفكّر في "يا سلام" "كيف استطاع أن يصبح خبيراً؟ سبحان الله انظر! انظر! لا يبدو على عينيه أنه كفيف؟..."

القصص "الإنسانية" حول الإعاقة في الإعلام: ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب والعقاب.

"ما وراء الخبر"، عبارة تتردد كثيراً وتعد عنوان الحرفية العالية وبعد النظرة لدى الإعلامي أو وسيلة الإعلام. فالإعلام إذن لم يعد ناقلاً للأحداث كما قلنا، ولكنه أصبح باحثاً عمّا وراءها ومتنبئاً بل ومحركاً لارتداداتها ونتائجها. وهذا المسلك المحمود في تقصي ما وراء الخبر لا يبدو منسحباً على التغطية الإعلامية الخاصة بحقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. إذ أن ما تقدّمه العديد من وسائل الإعلام من مواد إعلامية حول ما يسمى ب"القصص الإنسانية"، لا يعدو كونه تجسيداً لحالة من الفقر أو الضعف أو الإقصاء في قالب درامي حزين يضفي عليه عنصر الإعاقة نكهةً أكثر مرارةً تجعل الحزن وربما العويل في أعلى طبقاته. ونحن هنا لا نعارض تقديم

ما يسمى ب"القصص الإنسانية"، وإنما وجه اعتراضنا هو أن هذه القصص تنتهي عادةً سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ باستعطاف المتلقي واستثارة همّته ليسارع بالتبرع والتطوع لحل "المشكلة أو المأساة". وهذا ما لا يقبله عاقل ناشط يتطلع إلى التعاطي مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم في السياق العام لحقوق الإنسان والبرامج والخطط التنموية الشاملة. فعوضاً عن استعطاف "أصحاب القلوب الرحيمة"، يجب أن تسلط المادة الإعلامية الضوء على تقصير الدول وتقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها الدولية والدستورية اتجاه مواطنيها من الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، بحيث يكون ما وراء الخبر هو مساءلة الدولة ومحاسبتها إعلامياً واجتماعياً عن إخلالها بالتزاماتها التي قد تكون حصدت الملايين من الدول المانحة من أجل الوفاء بها.

أما القول بغير ذلك وتسليط الضوء على "القصص الإنسانية"، من منظور فردي محض، سوف يجعل المتلقي في مواجهة حالات فردية تستثير تعاطفه المؤقت ثم سرعان ما تزل من ذاكرته، لتبقى "المأسة" متكررةً متجددةً بأسماء وأماكن وأوقات مختلفة.

"قصص النجاح" من منظور الإعلام؛ تحدي عوائق أم تحدي معتقد ونمط؟

"مكفوف يحصل على درجة الدوكتورا من جامعة.... في تخصص...، معاق حركياً يشارك في مسابقة للسباحة...، مكفوف يقوم بتصليح الساعات وصيانة أجهزة الحاسوب وتركيب أطباق استقبال القنوات الفضائية...، شخص لديه أعاقة جسدية كاملة يصبح من أشهر مصممي المواقع الإلكترونية....!!!".

تلكم بعض نماذج لبعض العناوين البراقة حول الأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة الإعلام العربي وربما الغربي أيضاً. والواقع أنك إذا سألت إعلامياً السؤال الآتي: "لماذا ترى في حصول شخص ذي إعاقة بصرية على درجة علمية متفوقة خبراً يستحق التغطية؟ ولماذا يدهشك أن يقوم مثل هذا الشخص بتصليح ساعات اليد أو تصليح السيارات؟"، فإن الجواب سوف يكون مرتكزاً إما على فرضية أو على حقيقة مؤداهما:

أما الفرضية، ففحواها أن "الصور" المشار إليها آنفاً كسرت صورةً نمطيةً مستقرةً في وجدان الإعلامي؛ تفترض أن الأشخاص ذوي الإعاقة بوجه عام "غير قادرين بالطبيعة" ومن ثم فإن مثل هذه الصور تعد خرقاً لهذا الافتراض وبالتالي استحقت أن تكون خبراً أو مادةً إعلامية. وأما الحقيقة فمؤداها؛ أن العوائق البيئية والحواجز السلوكية الكبيرة تحول في الأصل دون تحقق مثل هذه الصور بسهولة ويسر، ومن ثم فإن تحدي هذه العوائق وتجاوزها هو مناط الخبر وجوهره.

والواقع أن الفرضية الأولى تبدو لها الغلبة على الحقيقة الثانية في تناول الإعلام لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقى. فالقالب الذي يتم من خلاله عادةً تقديم "قصص النجاح"؛ يشير إلى "قدرات خارقة وخرق للمألوف وتحدي للطبيعة والإعاقة....".

وواقع الأمر أن مكمن الضرر في هذا التوجه يتمثل في أن الإعلام يبرز "قصة النجاح" على أنها تجسيد ل"قدرات" فردية و"تحدي للإعاقة"، في حين أن الحقيقة هي أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتحدون العوائق وليس الإعاقة، وشتان بين الأمرين. فتحدي "الإعاقة" يعني أن الشخص مطالب بأن يكون "مثابر ومرابط ومقاتل...." ومقاوم للعوامل الشخصية (الإعاقة بمعناها الحسي

أو الجسدي)، وهي أمور لا ينبغي أن تتوافر في كل شخص حتى يتمكن من التمتع بحقوقه وحرياته الأساسية وممارستها دون تمييز. بينما تحدي العوائق يعني أن الشخص مطالب بمواجهة تقصير الدولة في توفير وسائل ومتطلبات ممارسة الحقوق والحريات، فهل يعقل أن تعترف الدولة لمواطنيها بالحق في التنقل مثلا، ثم لا توفر لهم وسائل النقل المناسبة والملائمة لتمكينهم من ممارسة هذا الحق؛ ثم تقول لهم: "اذهبوا ومارسوا حقكم بوسائلكم الخاصة!". وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ فلماذا يُطلب منهم أن يكونوا صبورين مقاتلين حتى يتمتعوا بحقهم في التعليم أو في العمل، بينما لا تشترط مثل هذه الروح القتالية في الآخرين من غير ذوي الإعاقة؟ وهل يعد لزاماً على الأشخاص ذوي الإعاقة ترك الدولة المقصرة تغط في سباتها العميق ليجابهوا هم العوائق والتحديات؟ فمعتقد ومقولة "تحدي الإعاقة"، ما هو إلا محض قلب للحقيقة، فالأشخاص ذوو الإعاقة البصرية أو ذوو الإعاقة السمعية في حصولهم على درجة علمية عالية مثلا، لا يتحدون فقدان حاسة البصر أو السمع، وإنما يتحدون نقص الترتيبات التيسيرية التي تمكنه من ممارسة حقهم في التعليم العالي على أساس من المساواة مع الآخرين؛ من مثل؛ قارئ الشاشة الناطق وتهيئة المواقع الإلكترونية وطريقة بريل والمساعد الشخصي والمناهج الإشارية ومترجمي لغة الإشارة الكفؤين الخ.

خلاصة القول في هذا المقام، أن "قصص النجاح"؛ يجب أن يتم توظيفها إعلامياً لتسليط الضوء على الفجوات والتقصير في توفير وسائل ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية دون تمييز، وليس لإبراز نماذج قد يُفهم منها أن المشكلة تكمن في "قدرة الشخص على التحمل والمثابرة" وهو أمر لم يقل أحد بأنه من مستلزمات التمتع بالحقوق وممارستها.

الإعلام أداة للتنميط والتفريط أم للتصحيح والتوضيح؟

تعج الدراما العربية بالأعمال التي وجدت في الإعاقة متكأً لاستخدام رمزية التعبير عن ظاهرة أو سلوك عام سلبي واجب التغيير في انعكاس واضح للسياق والمناخ السياسي منغلق الآفاق الذي يسود معظم الدول العربية التي ما يزال بعض مبدعيها يفضلون –بحكم العادة أو الحرص الشديد–استخدام الأدب والإبداع الرمزي الذي بات من مخلفات حقبة سيطرة الكنيسة على الحركة الإبداعية خلال قرون مضت في أوروبا وفي ظل بعض الأنظمة الشمولية البوليسية التي سبقت وتلت الحرب العالمية الثانية. فلطالما لجأ عدد لا يستهان به من الأدباء والفنانون لتجسيد شخصية الأصم مثلاً للتعبير عن قهر الشعوب وتكميم الأفواه، وشخصية الكفيف للتعبير عن تخبط الأنظمة الحاكمة وهكذا، إلا أنه من النادر أن ترى حتى في تلك الأعمال –نقصد هنا الأدب العالمي طبعا–توظيفاً يحتقر أو يزدري الإعاقة بذاتها بحجة رمزية العمل أو الضرورات الفنية.

أما في السياق الإبداعي العربي حيث الغياب بل ربما التغييب لثقافة التنوع واحترام الاختلاف، فقد كانت الدرامة والإعلام وما يزالان من أكثر الأدوات تكريساً للإقصاء والتمييز العرقي والديني واللغوي والجندري وعلى أساس الإعاقة بصفة خاصة، حيث يستمرء العديد من الكتّاب والمؤدون والمنتجون التماهي مع الإرث النمطي الثقيل من الأفكار والصور التي كرستها الحكايات والأمثال الشعبية وما تفرع عنها من ممارسات غير إنسانية، وذلك لغايات المعالجة الدرامية لقضية أو شأن معين، دون اكتراث أو مراجعة لما يفرزه هذا الأسلوب من آثار سيئة على قطاعات المجتمع التي تم توظيفها أو توظيف قضاياها وحقوقها للسخرية أو قولبتها للتعبير عن الظاهرة أو المسلك السلبي أو حتى عن أي موضوع فارغ المضمون الذي يمثل الحبكة الدرامية أو أحد عناصرها.

لقد كان مؤدي هذه المعالجة التمييزية أن وضعت الأشخاص ذوي الإعاقة في قوالب نمطية محددة لكل منها وظيفة تعبيرية تدخل في صلب البناء الدرامي للعمل، فبات على سبيل المثال الشخص الأصم رمزاً ل " "الشيطان الأخرس" الساكت عن الحق، في حين غدى الشخص الكفيف تجسيداً ل "عدم وضوح الرؤيا والتخبط السياسي أو الاجتماعي"، بينما تمثل الإعاقة النفسية "التغييب عن الواقع وعدم الوعي"، أما الإعاقة الذهنية فهي رمزية "الإذلال والامتهان والتحقير الاجتماعي".

وثمة أعمال لا يستهان بها اتخذت من الإعاقة حبكة العمل الفني الذي تنطلق منه السخرية المأطرة في قالب تمثيلي ذو رسالة أو فارغ المحتوى، فكثيراً ما يتم الإسقاط الدرامي على شخصية لديها إعاقة معينة لإنتاج مواقف أو "قفشات/إفيهات" هدفها استثارة الضحك من جمهور المشاهدين بغض النظر عمّا يخلّفه هذا النهج من آثار جانبية على الشخصيات الواقعية التي تم اقتباس بل اختلاس واقعها وحياتها لتكون وسيلة تحقيق الهدف من العمل الفني.

ويبقى السؤال، ما هو الأثر الفعلي لهذا النهج "الإبداعي" الإقصائي على الأشخاص ذوي الإعاقة؟ في الواقع أنني ما زلت أذكر حينما كنت طالباً في كلية الحقوق وذهبت مع مجموعة من الأصدقاء لمشاهدة مسرحية "وجهة نظر" للفنان محمد صبحي على مسرح سيد درويش في الاسكندرية، وحينها راعني كم السخرية والإهانة والاستهانة التي تضمنها العمل من الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر، إذ أن البناء والسياق الدرامي للعمل في هذه المسرحية برمته يقوم على توظيف الإعاقة البصرية لنقد فكرة الفساد والتكتم عليه؛ من خلال حزمة تمييزية عنصرية

من العبارات والمواقف التي تهزأ وتهين الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر على نحو لم أشهد له مثيلاً من قبل. بعد انتهاء العرض، خرجت من المسرح ولدي إحساس الموصوم الذي يحاول التواري عن أنظار كل من يحيط به وكان اعتقادي الجازم أن كل من أدرك أنني كفيف من رواد العرض يومها ينظر إلي مستحضراً موقفاً أو عبارةً ساخرةً ما لبث أن عاينها في المسرحية. ليس عبثاً أنّ المجتمعات العربية بل حتى تشريعاتها الوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة تبنت ولمدة زمنية طويلة أحكاماً تقييدية نمطية تنظم التمتع بالحقوق والحريات الأساسية، فالحق في العمل على سبيل المثال اقترن وما يزال في جلّ هذه التشريعات ووجدان أصحاب العمل؛ بتصنيف افتراضي مبني على أحكام مسبقة حول ما يسمى ب"القدرة" أو "اللياقة الصحية"، بحيث بات من المستقر فكراً وعملاً أن لكل إعاقة أعمال محددة يمكن لصاحبها القيام بها دون غيرها، ومن ذلك، حصر الأشخاص الصم بالأعمال الحرفية والأشخاص المكفوفين بالعزف أو الغناء أو إمامة المصلين أو تحفيظ الأطفال للقرآن الكريم، بينما يتبقى لمستخدمي الكراسي المتحركة العمل في مراكز خدمة الزبائن أو على ماكينات المحاسبة أو في قسم التغليف، أما الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية –إذا تسنى لهم العمل– فأقصى ما يمكنهم القيام به هو صناعة الحلقان والخواتم والأساور المصنوعة من الخرز. هذه القوالب النمطية القانونية بدورها تعد ولا ريب نتاج ثقافة المشرع وصانع القرار التراكمية التي تختزل الأشخاص ذوي الإعاقة في مَثَل شعبي بائس أو شخصية جسدها أحدهم في عمل فني لا يحترم الآخر ولا يلقي له بالا.

ليس صدفةً أن واظبت الدراما العربية على تصوير الشخص الكفيف على سبيل المثال بذلك الرجل البدين وربما القصير النهم وذو الأنف الحساس الذي يلتقط رائحة الطعام وعطر النساء عن بعد، في حين يقدّم الشخص ذو الإعاقة الذهنية على أنه أضحوكة الحارة أو مصدر بركتها،

في حين أن مستخدم الكرسي المتحرك هو بالضرورة إنسان شديد الحساسية وغالبً يعاني من عجز جنسي وهو محبط لأنه فقد حبيبته بعد حدوث الإعاقة لديه نتيجة حادث سيارة أو سقوط من عالٍ أو الإصابة في حرب وهكذا دواليك... فهذا ما هو إلا جماع لمخزون ثقافي ومحتوى دراسي في مناهج التعليم الأساسي كان وما يزال في جانب منه؛ يقدّم الأشخاص ذوي الإعاقة في قوالب نمطية محددة وغالباً ما تكون بائسة وحزينة ومهمشة، والأمر نفسه بالنسبة للأمثال الشعبية والحكايات التي كانت ترويها الجدات والأمهات للأطفال قبل نومهم.

إنّ ربط الإعاقة بدلالات سلبية وتوظيفها لتعبر عن السخط من سلوك أو أداء عام في مجال السياسة أو الاقتصاد أو لنقد ظاهرة اجتماعية مرفوضة، يكرس ولا ريب طيفاً ومنظومةً موازيةً لظواهر اجتماعية سلبية تمييزية وإقصائية ضد قطاع عريض من أفراد المجتمع. من هنا، يظهر الأثر الإيجابي لتجذر ثقافة التنوع واحترام حقوق الإنسان على المحتوى الإعلامي أو الفني، بحيث إذا ما كان الفنان أو الصحفي أو مسؤول التحرير يدرك أن توظيف النوع الاجتماعي أو العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الإعاقة لتكون التجسيد الافتراضي للظاهرة أو السلوك السلبي المراد نقده أو تسليط الضوء عليه؛ هو من محاذير الإبداع ونواقضه، فإن البوصلة السليمة للمبدع أو الإعلامي سوف تقوده لأدوات أخرى يمكن استخدامها لتحقيق غاية العمل وإيصال رسالته دون خلق واقع موازي كارثي يمس بكرامة وحقوق ومكانة قطاع معين من أفراد المجتمع الذين سوف يحتاجون بدورهم لمعالجة إعلامية تزيل أثر ما خلفه التناول الإعلامي غير السليم... لنظل في دائرة مفرغة لن تنكسر إلا بتبني ثوابت وموجهات تضمن حرية التعبير والإبداع في إطار أخلاقي ومهني لا يمس بكرامة وحقوق الآخرين.

المنظور الشمولي للتناول الإعلامي لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لأ حكام القانون ومبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إنّ روح اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وما تضمنته من مبادئ والتزامات عامة وكذلك ما أورده قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأردني رقم 20 لسنة 2017، يمكن أن تُشكّل إطار عمل للمنظومة الإعلامية إذا ما تم مراعاة النقاط الآتية:

1-. تبني لغة إعلامية حقوقية ترسّخ ثقافة التنوع وقبول الآخر، وتحترم خصوصية الأشخاص ذوي الإعاقة واستقلاليتهم وكرامتهم؛ بعيداً عن القوالب النمطية الرعائية الوصائية؛

2-. تحييد الإعاقة في التغطية أو التناول الإعلامي ما دام موضوع المادة الإعلامية ليس ذو صلة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم؛

3-. عرض "القصص الإنسانية" في إطارها العام الذي يبرز درجة الإقصاء والتمييز التي يجابهها الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم، ومعالجة ذلك إعلامياً في إطار التزامات الدولة بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص لمواطنيها كافةً؛ وفقاً لما تنص عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان فضلاً عن المبادئ والالتزامات الدستورية والقانونية؛

4-. توظيف "قصص النجاح" لتسليط الضوء على ما يجابهه الأشخاص ذوو الإعاقة من عوائق بيئية وحواجز سلوكية تجعل من تحقيقهم لأي إنجاز مهما كان عاديّاً -بمقاييس ما يحققه الآخرون- أمراً خارقاً ومؤشراً على التحدي والمثابرة والنضال، ومن ثم البحث في كيفية القضاء على مثل تلك العوائق والحواجز بشكل عملي وفعّال؛

5-. وضع إطار عمل للإعلاميين بمشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم؛ يؤسس لشكل جديد من التناول الإعلامي لحقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة خصوصاً في الأعمال الدرامية والأفلام الوثائقية أو التسجيلية والتحقيقات الصحفية؛ تراعى فيه الجوانب

المختلفة للعمل الدرامي أو المادة الإعلامية من حيث؛ اللغة المستخدمة ولغة الجسد والصور والموسيقى التصويرية والرسالة التي يُراد توصيلها للمتلقي؛ بحيث تكون جميعها محققةً لترسيخ ثقافة التنوع وقبول الآخر وتحييد الإعاقة في بيئة خالية من العوائق المادية والحواجز السلوكية.

د. مهند صلاح العزة.

الأشخاص ذوو الإعاقة بين: مطرقة يا حرام أو سندان يا سلام في ميزان الإعلام

الدكتور مهند العزة